نظرة عامة على السوق

الإمارات العربية المتحدة

تعد الإمارات العربية المتحدة السوق الأساسية للشركة. وهي ثاني أكبر اقتصاد، بعد المملكة العربية السعودية، في مجلس التعاون الخليجي، بناءً على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وهي واحدة من أغنى الدول في المنطقة على أساس نصيب الفرد حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 49,550 دولارًا أمريكيًا، وفقًا لصندوق النقد الدولي[1].

صنف تقرير الاستثمار العالمي لعام 2024 الإمارات العربية المتحدة كأفضل دولة في المنطقة والدولة الحادية عشرة على مستوى العالم لقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

في عام 2023، شهدت دولة الإمارات زيادة بنسبة 35% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى 31 مليار دولار - وهي أعلى نسبة تم تحقيقها حتى الآن. أدت الزيادة الكبيرة في نشاط الاستثمار في الإمارات العربية المتحدة إلى جعل الدولة ثاني أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في العالم بعد الولايات المتحدة[2].

من المتوقع أن يستمر المسار الاقتصادي القوي لدولة الإمارات خلال الفترة 2024-2025، مما يدعم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.0% في عام 2024 (مقابل 3.6% في عام 2023) بفضل التحسينات المتوقعة في قطاع النفط، مع تسارع إلى 4.5% في عام 2025 و 5.5% في 2026، وفقًا للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة[3]، مدفوعًا بقطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية والتأمينية والإنشاءات والعقارات والاتصالات.

وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات صحيًا عند حوالي 4% في عام 2025، على الرغم من انخفاض إنتاج النفط عن المتوقع فيما يتعلق باتفاقيات أوبك + مع تعزيز النشاط غير الهيدروكربوني من خلال السياحة والبناء والإنفاق العام والنمو المستمر في الخدمات المالية.

وبالإضافة إلى المؤشرات القوية للاقتصاد الكلي، تُرجم توسع النشاط التجاري إلى ارتفاع حركة المرور وتحسن ثقة المستهلكين في جميع أنحاء دولة الإمارات مما أدى إلى ارتفاع حجم الوقود وعدد معاملات الوقود وغير الوقود لشركة أدنوك للتوزيع في عام 2024.

وبالاستفادة من مكانتها الريادية في دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيزها على العملاء وتجربة التنقل وأسلوب الحياة الأفضل في فئتها، تمكنت الشركة من زيادة أحجام الوقود بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، حيث ارتفعت أحجام وقود التجزئة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 6.8% في عام 2024، والأحجام التجارية بنسبة 9.2% على أساس سنوي.

المملكة العربية السعودية

واصلت أدنوك للتوزيع تنفيذ خططها في المملكة العربية السعودية، مع 100 محطة في الدولة بنهاية عام 2024، منها 30 محطة متعاقد عليها بموجب نموذج "المحطة المملوكة للوكيل والتي يتم تشغيلها من قبل الشركة" والذي يتميز بانخفاض مصروفاته الرأسمالية.اقتصاد المملكة العربية السعودية هو من بين أكبر 20 اقتصادًا في العالم، وهو الأكبر في العالم العربي والشرق الأوسط. من المتوقع أن ينتعش النمو الاقتصادي للمملكة من -0.8% في عام 2023 إلى 1.5% في عام 2024، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي[4]. ساهمت الأنشطة الحكومية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتنويع في توسيع الأنشطة غير النفطية بنسبة 4.3% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2024 من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى مكاسب طفيفة في قطاع الهيدروكربونات، وفقًا لمؤسسة النقد العربي السعودي[5].

التوقعات لاقتصاد المملكة العربية السعودية إيجابية. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بنسبة 4.6% في عام 2025، وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي[6].

مصر

مصر هي ثالث أكبر سوق للشركة في المنطقة بعد الاستحواذ على حصة 50% في شركة توتال إنرجيز للتسويق مصر ذ.م.م. في عام 2023.

أظهر الاقتصاد المصري علامات على الانتعاش في عام 2024، لكنه لا يزال أقل من مستويات ما قبل الجائحة، بمعدل نمو 2.4% للسنة المالية الكاملة 2023/2024، والتي تنتهي في يونيو 2024 (مقابل 3.8% للسنة المالية 2022/2023)، وفقًا لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية[7].

كان انخفاض النمو في 2023/2024 نتيجة للتوترات الجيوسياسية المستمرة، مع انخفاض إيرادات السويس بنحو 30% مقارنة بالعام السابق، بالإضافة إلى سياسة مالية انكماشية.

على الرغم من هذه التحديات، يُظهر الاقتصاد المصري مرونة ومن المتوقع أن يواصل تعافيه بعد عام 2024. بالنسبة للربع الأول من السنة المالية 2024/2025 (من يوليو إلى سبتمبر 2024)، تُظهر الإحصاءات الحكومية تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5%، مقابل 2.7% للربع الأول من السنة المالية السابقة [8].

يتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.1% خلال السنة المالية 2024/2025 بالكامل، مدفوعًا بعدد من الإصلاحات الهيكلية والمبادرات لدعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي[9].

1 التوقعات الاقتصادية العالمية (أكتوبر 2024) - نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية
2 تقرير الاستثمار العالمي 2024 | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
المراجعة الاقتصادية ربع السنوية الثالثة ديسمبر 2024، المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة qer-dec-2024-23_12-_final.pdf
توقعات الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2024) - نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Key_Economic_Developments_Q3_2024_EN.pdf 5
6 المملكة العربية السعودية وصندوق النقد الدولي
7 تطورات الناتج المحلي الإجمالي لمصر للربع الرابع والسنة المالية 2023/2024، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مذكرة الناتج المحلي الإجمالي باللغة الإنجليزية
تطورات الناتج المحلي الإجمالي لمصر للربع الأول 2024/2025، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي [GDP_Note_Q1_24-25]النسخة_الإنجليزية-_ديسمبر_2024_نهائي_455.pdf
9 جمهورية مصر العربية وصندوق النقد الدولي